ثقافة السلام

ثقافة السلام وثقافة العنف

عبد الحي مودن

في مرتكزات الثقافتَيْن

تنطلق هذه الورقة من أنّ ثقافة [1] السلام تتمثل في مجموعةٍ من الأفكار حول كيفية تدبير التعدُّديّة السياسيّة والفكريّة. وترتكز على أنّ حلّ تضارب الأفكار والمصالح يمكن أن يتمّ من دون الحاجة إلى استعمال العنف، بل يتحقّق عن طريق المجادلة والمناقشة والمفاوضة التي تؤدي إلى إقناعِ الطرف الآخر بتغيير رأيه، أو إلى الاقتناعِ بآراء الطرف الآخر، أو التوصُّلِ إلى تنازلات من الطرفين. وبالعكس من ذلك، فإنّ ثقافة العنف تنطلق من أنّ الاختلافات والتناقضات القائمة بين الأفكار والمصالح المتعدِّدة لا يمكنها أن تُحَلّ عن طريق الإقناع أو التنازلات المتبادلة، بل تتطلّب القضاءَ الماديَّ على العدوّ أو إرغامَه (عن طريق العنف أو التهديد باستعمال العنف) على التخلّي عن أفكاره ومواقفه.

إنّ تتبُّع التجارب التاريخيّة المتعدِّدة تؤكّد أنّ ثقافات السلام والعنف لم تكن لصيقةً بشعبٍ دون آخر، أو بمنطقةٍ دون غيرها، أو بفترةٍ تاريخيّة دون سواها. لكنّها تؤكّد أيضاً أنّ هناك فتراتٍ للمدّ والتراجع لكلّ ثقافة، وهو ما يتطلّب البحثَ في العوامل التي تؤدّي إلى هذه التقلُّبات. ويجب أيضاً التمييز بين الثقافة كخطابٍ له مرجعياتُه الفكريّة وخلفيّاتُه السياسيّة والاقتصاديّة، وبين الممارسة الفعليّة للعنف وللسلام من طرف فاعلِين متعدِّدين كالدول والأحزاب والمنظمات السياسيّة والمؤسسات الثقافيّة. إنّ تركيز هذه الورقة هو على فهم السلام كثقافة وكمنظومة فكريّة تسعى إلى التبلور في خطابات منسجمةٍ، وواعيةٍ، وعقلانيّةٍ، ومترسِّخةٍ على المستوى الفلسفيّ. ومن ثمّ، فقد تتبلور هذه الثقافة كخطاب دون أن تؤدي إلى ممارسة عمليّة، كما هو الأمر في الخطابات الثوريّة التي لم تؤدِّ إلى ممارسة العنف الثوريّ ضدّ الدولة وأجهزتها، أو في الخطاباتِ التي تَعْتبر أنّ حلّ المشكلة الفلسطينيّة لا يمكن أن يتحقّق إلاّ عن طريق المواجهة مع إسرائيل بالرغم من أنّ هذه الخطابات لا تترجَم إلى حرب. وبالنسبة إلى السلام، فإنّ تركيز هذه الورقة هو أيضاً على الأسس الفكريّة التي تدعمه، لا لاستغلاله على مستوى الممارسة لتبرير سياسات عنيفة متناقضة جوهريّاً مع منطقه (على نحوِ ما نلاحظ مثلاً في خطابات السلام من طرفِ ساسة إسرائيل الذين يمارسون العنف برغم هذه الخطابات).

خطابا السلام والعنف العربيان

إنّ تتبُّع الخطابات السياسيّة في العالم العربيّ حتى

---

١ ـ سأستعمل مصطلحات «الثقافة» و«الإيديولوجيا» و«الفكرة» و«الخطاب» دونما تمييز بينها، تجنباً للخوض في نقاشاتٍ نظريةٍ لا ضرورة لها في هذا المقال.

حدود بداية العقد الأخير من القرن العشرين تشير إلى تراجع لثقافة السلام. فهذه الخطابات تَنْظر إلى الثقافة الداعيةً إلى السلام بعينٍ من الشكّ والريبة، وتعتبر الدّاعين إليه دعاةً للاستسلام أو مدافعين عن مصالح العدوّ[1]. وفي المقابل، ولعدّة عقود، نادت الخطاباتُ السياسيَّة المعارضة السائدة بأنّ المواجهة العنيفة مع العدوّ (المتمثِّل في الاستعمار والإمبرياليَّة والصهيونيَّة) هي الحلّ الوحيد الممكن، واستبعدتْ قدرةَ السلام على تحقيق الاستقلال عن السيطرة الأجنبيَّة. وعلى مستوى الدولة الوطنيَّة، اعتبرتْ هذه الخطاباتُ أنّ السبيل إلى التغيير وتحقيقِ العدالة والمساواةِ والخلاصِ ومجابهةِ عنف الدولة هو الصراع والعنف والثورة. واعتبر الخطابُ المعارض السائد ولمدة طويلة أنّ التفاوض مع الدولة يعني الاستسلامَ للأمر الواقع، واتهمّ الدّاعين إلى الحوار بالعمالة لصالح الدولة وأجهزتِها وبخيانةِ البديل الثوريّ.

إنّ الأفكار تنتعش وتضعف بسبب قدرتها على الإقناع على المستوى الفكريّ، وبقدرتها على الإنجاز على المستوى العمليّ. ويُشير تتبُّع الخطابات السياسيَّة العربيَّة منذ مطلع القرن العشرين إلى أنّ ثقافة العنف تقوَّتْ بسبب قوَّة مراجعها الفكريَّة وبسبب قدرتها على تحقيق منجزات على المستوى العمليّ. كما أنّ ثقافة السلم ظلّت ضعيفةً وهامشيةً بسبب عجزها عن تفسير التناقضات الفكريَّة لأطروحاتها، وبسبب فشلها في إنجاز نتائج سياسيَّة ملموسة.

ثقافة العنف: المَصَادر والإنجازات

على المستوى الفكريّ، اكتسبتْ ثقافةُ العنف قوَّتَها من كلٍّ من التراث التقليديّ (البطريركيّ والأخلاقيّ والدينيّ)، ومن الفكر السياسيّ الحديث المتمثِّل في الخطابات الثوريَّة والوطنية القومية والثورية والماركسيَّة.

أ ـ فالثقافة **التقليديَّة** تنظر إلى التعدُّديَّة من زاوية أخلاقيَّة كصراع بين الخير والشرّ لا يَقْبل التنازلات والمفاوضات. بل إنّ السلام الذي يَشْترط القبولَ بالطرف الآخر يعني (بحسب الثقافة التقليديَّة) الاعترافَ بالشرّ والقبولَ بالتعامل معه. والثقافة البطريركيَّة تنبني على الخضوع والطاعة، وتَرْفض الحوار والنقاش[2]: وفي كتابٍ عنوانُه **الشيخ والمريد**، يَعْتبر عبد الله حمودي عنفَ الشيخ من المقوِّمات الرئيسيَّة للنظام السياسيّ التقليديّ، وهو عنفٌ لا يلبث المريدُ أن يمارسه ما إنْ يصل إلى مرتبة الشيخ؛ ذلك أنّ العنف في هذه النظام ليس ممارسة استثنائيَّة، بل هو الشكلُ العاديُّ للممارسة اليوميَّة للسلطة[3].

ب ـ وأما بالنسبة إلى الفكر السياسيّ الحديث، فإن ثقافة **الحركة الوطنيَّة** تنطلق من أنّ المؤسسات الحديثة التي أنْتَجها المستعمِرُ لا تَعْمل إلاّ على ترسيخ السيطرة الاستعماريَّة عن طريق القانون. ولا يعني السلامُ مع المستعمِر، بالنسبة إلى خطاب هذه الحركة، إلا الدخولَ في متاهات المفاوضاتِ والقوانينِ التي صاغها الاستعمارُ أصلاً لبسط سيادته الاستعماريَّة.

ويُعدّ الخطابُ **الثوريّ** خطاباً عنيفاً بامتياز. فهو يدعو إلى القضاء على النظام القائم اللامشروع قضاءً نهائياً. ويَستعمل تعابير تَعْكس جوانبه العنيفةَ، على غرار «استئصال النظام الفاسد والمتعفن وعملائه ومخلّفاته». ويَعْتبر هذا الخطابُ العنفَ الثوريَّ سلوكاً أخلاقياً نبيلاً، والتضحيةَ بالنفس ضروريةً لتخليص المجتمع من المستبدّين والمستغلّين.

وبالنسبة إلى الخطاب **الماركسيّ**، فإنّ السلام ـ مثله مثل الحريّة والمساواة والعدل ـ مفهوم مثاليّ لإيديولوجيا البرجوازيّة التي تُخفي حقيقةَ العنف والسيطرة واللامساواة والاستغلال التي تمارسها وتكرّسها الطبقاتُ المسيطرة.

على مستوى الإنجاز، كان أهمَّ ما حققه العنفُ هو الاستقلال وإبرازُ هشاشة ثقافة السلام كوسيلةٍ للقضاء على الوجود الاستعماريّ. فالاستقلال الذي تَحَقَّقَ سلمياً عبر المفاوضات لم يكن إلا استقلالاً شكليّاً تمَّ في ظل استمرار الثقل السياسيّ للدولة المستعمِرة، التي حافظتْ على مصالحها العسكريَّة وعلى هيمنتها الاقتصاديّة على

---

١ ـ رضوى عاشور: «غسيل المخّ باسم السلام»، مجلة **وجهات نظر**، العدد ١١، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٤١.

٢ ـ هشام شرابي: **البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، بيروت: دار الطليعة.

٣ ـ Abdellah Hammoudi: **Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism**. Chicago: The University of Chicago Press, 1999.

المستعمرات السابقة. إنّ الاستقلال «الحقيقيّ»، تبعاً للثقافة السياسيّة السائدة، تمثّله حربُ السويس والثورةُ الجزائريّة ـ وكلاهما كان مرتبطاً بمواجهةٍ عنيفةٍ أرْغمت القوى الاستعماريةَ على الرضوخ لمطالب الشعوب.

وعلى مستوى السياسة المحليّة العربيّة، فبعد الانتهاء المبكّر «للّحظة الليبراليّة»[1] في فترةٍ ما بين الحربَيْن ـ وهي لحظةٌ سمحتْ بهامشٍ للحرية والمعارضة في عددٍ من الدول العربيّة مثل مصر ولبنان وسوريا والعراق ـ عمّ النظامُ التسلطيُّ في كل دول المنطقة بعد الانقلابات العسكريّة. ولم تَسمح الأنظمةُ الاستبداديّةُ، سواء في إطار أنظمة جمهوريّة أو وراثيّة، للمعارضة السياسيّة بأن تؤثّر بأيّ شكلٍ من الأشكال عن طريق المؤسسات القائمة. ولذلك فإنّ المعارضة الثوريّة، التي سعت إلى الإطاحة بالأنظمة القائمة عن طريق العنف، قد حظيتْ بشعبيّةٍ في صفوف الفئات المثقفة، وفي الخطابات السياسيّة السائدة. وقد مثّلتْ هذه المعارضةَ كلٌّ من التيارات والأحزاب القوميّة والاشتراكيّة والشيوعيّة والماركسيّة[2].

ثقافة السلام: المصادر والإنجازات

في المقابل، ظلّت ثقافةُ السلام تفتقر إلى المشروعيّة، سواء على المستوى الفكريّ أو على المستوى العمليّ. صحيح أنّ الأسس الفلسفيّة التي تعتمد عليها ثقافةُ السلام متنوّعةٌ، ومنها الأسسُ التقليديّةُ ذاتُ البعد الدينيّ (كالتي نجدها في الإسلام والمسيحيّة والهندوسيّة واليهوديّة)، كما أنّ هناك جوانب سلميةً في التيارات الحديثة (كالقوميّة والاشتراكيّة والماركسيّة). إلا أنّ السلّم في كلّ هذه الخطابات لا يُعتبر الحالة العادية، بل هو رهنٌ بالانتصار النهائيّ أو المنتظر لهذه المشاريع الدينيّة والفكريّة والسياسيّة. وهي جميعها تَعتبر العنفَ وسيلةً مشروعةً، بل ضروريةً لنشر الدين، وتحقيقِ الدولة القوميّة، وبناء النظامِ الاشتراكيّ، وتحريكِ التاريخ.

ومقابل هذه الخطابات، تُعَدُّ الليبراليّةُ[3] المصدرَ النموذجيَّ لثقافة السلام. وهي تنطلق من فكرة التعدُّديّة التي تعني تعايشَ الأضداد، ومن ثقةٍ كاملةٍ في قدرة العقل على الوصول إلى الحلول الصائبة عن طريق الحوار والمجادلة وسيلتَيْن توصلان حتماً إلى الحقيقة المشتركة بين العقلاء. وتَنْظر إلى العنف بوصفه غريزةً دنيا لدى الإنسان يجب تجاوُزها. وعلى عكس المصادر الفكريّة الأخرى، فإنّ الليبراليّة لا تَنْظر إلى السلّم بوصفه مرحلةً عابرةً، أو اختياراً ضمن اختيارات أخرى، أو استراحةَ محاربٍ في انتظار الإجهار النهائيّ، أو جنوحاً مؤقتاً إلى السلم في انتظار استئناف المواجهة.

إلاّ أنّ الليبراليّة على المستوى العمليّ، ومنذ تبلورها في ظلّ فلسفة الأنوار، عايشتْ عدةَ أزمات، ولم تنجح في أنْ تقدِّم أجوبةً مقنعةً للتجارب السياسيّة التي تناقضتْ مع ركائزها الفلسفيّة سواء على مستوى الدول الغربيّة أو الدول غير الغربيّة والعربيّة بخاصةٍ.

كانت الأزمة **الأولى** التي واجهتِ الليبراليّةَ في الغرب هي الثورة الفرنسيّة. فعوضَ أن تؤدي هذه الثورة إلى نظامٍ سياسيٍّ يتعايش فيه الناسُ على أساس العقل والحوار بعد القضاء على النظام القديم، اندلعتْ سلسلةُ حروبٍ بين التيارات المتنافسة في فرنسا لم تلبثْ أن امتدت إلى أوروبا تحت قيادة نابوليون.

ثم كانت الأزمة **الثانية** التي تمثلتْ في تعايش الليبراليّة مع عنف الاستعمار وإيديولوجيّته: فالأطروحات الاستعماريّةِ، على غرار «عبء الرجل الأبيض» و«المسؤوليّة الحضاريّة»، اعتَبرتِ العنفَ المرتبطَ بالاستعمار كلفةً ضروريّةً لنشر الحضارة خارج أوروبا، وألماً مؤقتاً يخلِّفه استئصالُ التخلُّف من المستعمرات، ورأت أنّ ذلك العنف وهذا الألم لا يلبث أن يتلوهما الهدوءُ والسلمُ والتقدُّمُ. وفي الوقت الذي كانت أوروبا توسع إمبراطوريّاتها الاستعماريّة، لم يُعِرْ ليبراليو الغرب الاهتمامَ الكافيَ للنتائج الفلسفيّة لهذه السياسات والخطابات التي تناقضتْ مضموناً وشكلاً مع أطروحاتهم.

وشكلت الحربان العالميّتان الأولى والثانية أزمةً **ثالثة** لليبراليّة. فقد أظهرتا استمرارَ القوة السياسيّة ـ وفي قلب

---

١ ـ غسان سلامة: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، صفحات: ١١١ ـ ١٤٤.

٢ ـ Tareq Y. Ismael: **The Arab Left**. Syracuse: Syracuse University Press, 1976.

٣ ـ المقصود بالليبرالية هنا ليس ليبرالية السوق، بل الليبرالية السياسية التي يتحدث عنها جون رولس في: John Rawls: **Political Liberalism**. New York: Columbia University Press, 1993.

أوروبا، معقلِ الليبراليّة ـ للطاقات المدمِّرة التي راح ضحيتَها الملايينُ من الناس. وشكّلت النازيةُ أعمقَ أزمةٍ لليبراليّة، أفقدتْها ثقتَها بقدرة العقل على كبح جماح الغرائز العنيفة اللاعقلانيّة التي تكمن في الإنسان. وأصبح شبحُ النازية ـ ذلك المذهب التسلُّطيّ، الشموليّ، والمهول في عنفه، والذي انبثق من قلبِ ليبراليّةِ جمهوريّةٍ فايمر ـ يشكّل السؤالَ الفلسفيَّ المؤرّق لليبراليِّين في بحثهم عن وسائل تمنع مثل ذاك الحمق البشريّ من أن يتكرّر. بعد النازيّة أصبح واضحاً، وبالنسبة إلى الليبراليّة نفسها، أنّ السلام ليس الحلَّ المناسبَ دائماً، بل إنّه يمكن أن يؤدّي إلى نقيضه، إذ إنه يعطي لأعداء السلام، كالنازيِّين، فرصةً لبناء قوتهم. واعتبرتْ معاهدةَ ميونخ لسنة ١٩٣٨، وهي معاهدة سمحتْ بإلحاق منطقة السودنتلاند بألمانيا لتجنُّب هجوم جيش هتلر على تشيكوسلوفاكيا، مثالاً على معاهدة سلامٍ أسهمتْ في تقوية هتلر عوضَ منع الحرب. ولم يَعُدْ بالإمكان، بعد هذه المعاهدة، حصرُ النازيّة والقضاءُ عليها إلا عن طريق العنف. بل إنّ سلم معاهدة ميونخ أصبح يعني، بالنسبة إلى الليبراليِّين أنفسهم، نموذجاً للتخاذل أمام قوّة الشر.

بعد النازية كانت مواجهةُ الشيوعيّة ومنعُها من الانتشار خارج أوروبا الشرقيّة مبرِّراً للتسلُّح ولنظريات العنف مثل «الاحتواء» و«توازن القوى» ـ وهي نظرياتٌ تعايشت مع الليبراليّة. وأظهرت النفقاتُ المهولةُ في تسلُّح البلدان الغربيَّة، وعلى رأسها الولاياتُ المتحدةُ، والعنفُ الذي ميَّز العلاقاتِ الدوليَّةَ خلال الحرب الباردة، التناقضَ الصارخَ بين مبادئ الليبراليّة السياسيّة السلميّة وبين الطاقة المدمِّرة التي تستعملها الدولُ الليبراليَّةُ وتبرِّرها بضرورة حماية العالم «الحرّ».

ولم تَبْرز المعارضةُ العنف الغرب خلال حرب الڤيتنام مثلاً من صفوف الليبراليِّين، بل من ثقافات هامشيّة مثل ثقافات الأقليّات العِرقيّة والدينيّة ومن الفوضويِّين والبيئويِّين.

كل هذه الأزمات أسهمتْ في إبراز تناقضات الليبراليّة وأضعفتْ بشكلٍ كبيرٍ موقعَها كمصدرٍ فلسفيٍّ لثقافة السلام، لا على مستوى العالم الغربيّ وحده بل ـ وبشكل خاصّ ـ على مستوى العالم العربيّ أيضاً.

أما في العالم العربيّ، فبالإضافة إلى أنّ الليبراليّة اصطدمتْ على المستوى الفكريّ بصلابة الثقافات التقليديّة كالثقافات الدينيّة والبطريكيّة، فإنّها لم تلعب دوراً يُذكر على المستوى السياسيّ العمليّ في تحقيق الأوليات السياسيّة الكبرى التي واجهها العالمُ العربيُّ في الفترة الحديثة، وعلى رأسها أولياتُ التحرُّر من الهيمنة الاستعماريّة وتغييرُ الأنظمة الاستبداديّة. ذلك أنّ الغرب، مهدَ الليبراليّة، هو نفسُه الغربُ الاستعماريُّ والإمبرياليُّ والصهيونيُّ الذي تناقضتْ سياساتُه جوهريّاً مع أسس الليبراليّة حين قَمَعَ الحركاتِ التحرُّريةَ بوحشيّة، ومَنَعَ الحركات المطالبةَ بالاستقلال من حرية التعبير والتنظيم. لقد كانت الليبراليّةُ عقيمةً على المستوى العمليّ في الفترة الاستعماريّة؛ إذ إنّ الاستعمار لم ينتهِ بسبب قدرة المستعمَرين (بفتح الميم) على الإقناع، بل بسبب قدرتهم على الإرهاب، وعلى تخويف المستعمِر (بكسر الميم) من التكاليف الماديّة والبشريّة الهائلة للمشروع الاستعماريّ. وإذا كانت التجربة الاستعماريّة قد انتهت في معظم أنحاء العالم، وفشلتْ سياسياً وفكريّاً، فإنّها ما زالت مستمرةً في فلسطين. وتؤكّد المشكلةُ الفلسطينيّةُ ضعفَ السلام على الإنجاز، إذ بعد حوالى عقدٍ من المفاوضات الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة لا تَظْهر بوادرُ مشجّعةٌ لسلمٍ عادل.

كما أنّ الليبراليّة أبانت عن عجزها على الإنجاز على مستوى السياسات المحليّة. فالأنظمة السياسيّة العربيّة تميّزتْ بالسلطويّة التي لا تعترف بالحوار أو الإقناع، ومنعتْ كلّ إمكانيّاتِ التغيير عن طريق الحوار العقلانيّ والمشاركةِ السياسيّة الحرّة. بل إنّ الأنظمة العربيّة التي كانت سبّاقةً إلى ممارسة الليبراليّة في فترةٍ ما بين الحربَيْن العالميَتَيْن فشلتْ هي نفسها في أن تحقّق إنجازاتٍ مقنعةً على المستوى العمليّ، وانتهى بها الأمرُ إلى أن تصبحَ مرتبطةً بالقوى الاستعماريّة.

كل هذه التطوُّرات رسّخَتْ أزمةَ الليبراليّة، ومن ثمّ أزمةَ ثقافة السلام في العالم العربيّ.

الخطابان وتحوُّلات التسعينيّات

لكنْ منذ مطلع التسعينيّات ظهرتْ بوادرُ تحوُّلاتٍ مهمّة في المجال السياسيّ، تجلّت في بروز أزمة في ثقافة العنف، وفي بروز مؤشّراتِ إنجازٍ نسبيٍّ على مستوى التحرُّر والتغيير السياسيّ في إطار الليبراليّة السياسيّة. فلقد أظهرتْ حربُ الخليج الثانية عجزَ سياسة العنف وثقافة العنف على الإنجاز. فالعراق، بالرغم من القدرات العسكريّة والاقتصاديّة التي كان يتوفّر عليها، لم يستطع أن يواجه القدراتِ العسكريّةَ للقوى الكبرى. وانهارت الأطروحاتُ التي بررّت الغزوَ العراقيَّ للكويت بكونها تمثّل التحرُّرَ من هيمنة الغرب وتؤكّد إمكانيّة الانتصار العسكريّ على إسرائيل والقدرة على تحقيق الوحدة عن طريق الحرب. وبعد أن صفّق عددٌ من المفكّرين البارزين العرب لغزو العراق للكويت (أذْكر منهم على سبيل المثال محمد عابد الجابري وهشام جعيط وإميل حبيبي)، وبعد أنْ بدا على المستوى الشعبيّ أنّ غزو الكويت هو انتصارٌ للعنف الذي يمثّل الرجولةَ، والثأرَ للحقّ العربيّ، والشجاعةَ في تحدّي القوى الكبرى، وبعد سلسلة المظاهرات والندوات المؤيّدة للعراق، ساد الساحةَ الفكريّةَ صمتٌ مطبقٌ عقب هزيمة العراق. وأما بالنسبة إلى القضية الفلسطينيّة، فقد توصلتْ شرائحُ عديدةٌ من الفلسطينيّين توسعتْ دائرتها تدريجياً منذ الاجتياح الاسرائيليّ للبنان في ١٩٨٢ إلى الاقتناع باستحالة هزيمة اسرائيل عن طريق الحرب، الكلاسيكيّة منها والشعبيّة والفدائيّة. وعلى مستوى السياسات المحليّة، تأكدتْ قوةُ الدولة وقدرتُها على البقاء وعجزُ المعارضة بتياراتها القوميّة والاشتراكيّة والماركسيّة والأصوليّة عن تحقيق الثورة أو إضعافِ أجهزة الدولة بواسطة العنف الثوريّ أو الطبقيّ أو الأصوليّ أو النضاليّ.

على مستوى الصراع العربيّ الإسرائيليّ، مَهّدتْ أزمةُ ثقافة العنف الطريقَ لتبلور فكرة الاعتراف بالعدوّ، والسعي لتحرير أيّ شبرٍ من الأراضي المحتلّة عن طريق الحوار والمفاوضات. وعلى مستوى السياسات الداخليّة، ظهرتْ بوادرُ التحوُّل نحو ليبراليّة نسبيّة في عدد من الدول العربيّة مثل مصر والأردن والمغرب. واقتنعتْ معظمُ فصائل المعارضة في هذه الدول بأنّ القبول بهذه الليبراليّة، بالرغم من سلبيّاتها، أهونُ من الاستمرار في مواجهة عنف الدولة. ولذلك، فإنّ دخول الفلسطينيّين في المفاوضات مع إسرائيل، وتخلّي المعارضة العربيّة عن المواجهة العنيفة مع الدولة، كانا من المميزات الرئيسيّة للتحوُّل الذي عرفته السياسةُ العربيّةُ في التسعينيّات. إنّه تحوُّل يشير إلى تراجع ثقافة العنف كمرجعيةٍ فكريّةٍ لتدبير النزاعات السياسيّة، وإلى تبلور ثقافة القبول بالاعتراف والتعامل السلميّ مع عدوّ الأمس سواء أكان هذا العدوّ هو إسرائيل أم الدولة وأجهزتها وأحزابها.

الليبرالية السياسيَّة هي المصدر النموذجيّ لثقافة السلام، ولكنّ تجاربها السياسيَّة في الشرق وفي الغرب تناقضتْ مع خطاباتها الفلسفيَّة

إنّ الأزمة الكبرى التي تواجهها ثقافة السلام هي أنّ خصوصيّات تجربة العالم العربيّ قوّتْ مشروعيةَ ثقافة العنف بسبب الإنجازات التي تمّ تحقيقُها بواسطته. إلاّ أنّه، وبالرغم من تضاءل آفاق نجاح ثقافة العنف في ظلّ العولمة، لم تظهر بعدُ نماذجُ تُقْنع المرء بقدرة الليبراليّة وثقافة السلام على الإنجاز.

ولذلك، فإنّه بالرغم من أنّ ثقافة العنف تبدو اليوم غير فعالة، فإنّ ثقافة السلام هي الأخرى مازالت تبدو غير مجدية □.

الرباط